

ثالثا الدية في ماله قال الشيخ عبد البر بن القاسم
 يعني ان يكون المعتد وجوبا الدية عند وجود
 الاستمسك **الجواب** عن مسألة الخلع
 ما قالوا حتى خان الخلع والطلاق على منكرة
 اليمن ومثله ذلك نظرا فيمن قال لزوجه
 خالفتك عليك ثم حرم قول المراه لا يصح
 رجوعه وكذلك قول الزوج قبل الالة صح
 في الالة كونه مسانم الخلع قد يكون
 وقد يكون بلفظ البيع والشراء كان بلفظ الخلع
 وقد خالعه على مال معلوم ولم يذكر المهر فقلت
 المراه يلزمها ما سميت وان ذكر المهر فان كانت المراه رجلا
 لا وقد قبضت مهرها بلزمه رد الدر ولا يرجع احد
 على الاخر **سبئي والجواب** عن مسألة اذا اقر
 لاسان بدين الخ قال في الكافي اقر بدين لاسان
 نزل كذا كان في اقراره ان يحلف المقر على ان المقر
 لم يكن كذا كافي اقراره وليس له ان يدعي عليه
 وهو قول ابي يوسف وعليه الفتوى وعند هذا
 يوم ينسليم ما اقر به الى المقر من غير تخليف
الجواب عما اذا اقر بدين وادعى بعضه
 ربنا اخبره قال في شرح منظومة ابن وهبان
 فرغ عريتهم كثيرا لرفع حبال اسمها في زماننا هذا

اقر
 اقرم ادعي انه كان كذا بيا اقراره

الحمة

الحقة لعظم النفع به ما قال في القنية اعلاي الدين
 ابن سنيح الاسلام القاضي المروزي وقال يقع عند فالتبر
 ان الرجل يقر على نفسه بما في صدك وينكده عليه
 يعني بعد ذلك ان بعض هذه المالك فرض وبعضه ربنا
 عليه تسع دعواه وينتهي ماله اذا اقر ببيعة على ذلك
 فقلت بيته وكان له من ثمن قضاء ما اقر به من شرط
 اليه **الجواب** عن مسألة المالك
 قال في المسائل ان شرط الوافق في كتاب
 وفقد الاستبدال قال في اوقات هذا قلت
 اقرت رجلا قال ارضى صدقة بقرتعاي ابد على ان ي
 ان ابيهم وان شئني بفنهما ارضا ويكون موقوفه لهما ابا
 عليهما وصفت هذه الارض قال الوقف جائز والشرط
 جائز وله ان يبيعهم ويستبدلها فان علمه وقصر الثمن
 وضاع في يده قبل الاستبدال لا ضمان عليه والفقهاء
 قولهم مع يمينه انه قد ضاع ونظر الوقف **الجواب**
 مما اذ جعل رجلا وصيا لى اخيه قال قاضي خان
 رجلا وصيا لى رجلا وجعل ثمنه مسترفا عليه ذر
 الامام الناطقي انما وصيان كانه قال جعلتكم
 وصيين لا تحدها الا بغيره بالنقد وقال الشيخ
 الامام ابو بكر محمد بن الفضل يكون الوصي بامسالة المالك
 ولا يكون المشرق وصيا لى ان يكون مسترفا في عدم تصرف